

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. الرقم Date التاريخ

٥٧٦٣
٣١

٢١٦٢

رسالة مشتملة على بيان شروط الصلاة وارتكاضها
وسننها وآدابها، جمعها الهيراي، أحمد بن
محمد - ١٢٢٤ هـ . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري
تقديرا .

٥٠

٥٧٦٣

١٠
نسخة جيدة ، خطها نسخ صفات
معجم المؤلفين ١٦٨:٢
١٦٨٩
١٦٨٩

١- العبادات، الشقه الاسلامي وأصوله

٢- الجامع ب- تاريخ الفسح .

١٦٨٩

١٤١٥/٨/٦

هذه رسالة مشتملة على بيان شروط الصلاة
وآدابها وسننها وآدابها على مذهب
الإمام أبي حنيفة

رضي الله عنه

ونفعنا به

آمين

جمعها الفقير إلى مولاه الغني
أحمد الهراوي الشافعي

عفي الله عنه مبين

وكرمه

٢

هامي الله به على عبده
أحمد الهراوي
الشافعي
عفي عنه
أحمد

٥٦٦
١٢

قوله

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم الظروفيات"

٥٧٦٢ - ١٦٨٩ - ١٦٩٠

الرقم:	٥٧٦٢
العنوان:	رسالة فتاها على جباية حرمها إصلاح...
المؤلف:	الهراوي أحمد بن محمد
تاريخ النسخ:	الثالث عشر
اسم الناسخ:	-----
عدد الأوراق:	١٦٨٥
ملاحظات:	-----

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلي الله وسلم علي
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين **اما**
بعد فهذه رسالة مشتملة على بيان شروط
الصلاة واركانها وسننها على مذهب الامام
ابي حنيفة رحمه الله تعالى **اما شروطها**
فستة وهي الوقت والطهارة بانواعها
وستر العورة واستقبال القبلة والنية
وتكبيرة الاحرام وملخص ما كتبه العلامة
القروماني على مقدمة ابي الليث في مبحث
النية ان الكلام في النية يقع في ثلاثة مواضع
الاول في اصلها والثاني في وقتها والثالث
في كفيته **اما اصلها** فهو ان النية هي

وآدابها

الارادة

2
الارادة والقصد وهو ميل النفس الي ما ظهر
لها من الغرض والشروط ان يعلم بقلبه اي
صلاة يصلي بحيث لو سئل اي صلاة هـ
تصلي يكون قادرا علي الجواب من غير تأمل
ولا اعتبار بالذكر باللسان ولكن يحسن
ذلك لاجتماع غيمته واما وقتها فاجمع
الاصحاب على ان الافضل والاحوط مقارنته
النية للشروع اي للتكبير فان قدمها عليه
صحت ان لم تبطل بقاطع فعند بعضهم
لو توضحا بنية الصلاة ولم يشتغل بشئ
من امور الدنيا مثل الاكل والشرب حتى
دخل في الصلاة تكفيه تلك النية وقال
ابو يوسف ومحمد اذا خزنته من بيته بنية

الصلاة وتوضا و صلى الظهر جازت صلواته
ولا يكون شارعا بنية متأخرة عن الشروع
في ظاهر الرواية وعن الشيخ أبي الحسن الكرخي
انه يجوز بنية متأخرة كما في الصوم واختلفوا
في قوله الي متى يجوز قيل الي التعوذ
وقيل الي الركوع وقيل الي ان يرفع راسه
من الركوع واما كيفيتها فهي ان كانت
الصلاة نفلا يكفيه مطلق النية وكذا ان كانت
ت سنة في الصحيح وان كانت فرضا فلا بد
من التعيين فيقول نويت ظهر اليوم او
عصر اليوم او فرض الوقت او ظهر الوقت
فان نوى الظهر لا غير او الفرض لا غير
لا يجوز وقيل يجوز ولو نوى فرض الوقت
في الجمعة

٣
في الجمعة لا يجوز لاختلاف فيها ولا تشترط
نية اعداد الركعات ولو نوى الظهر ثلاثا
او خمسا يصح ويلغو التعيين كذا في الشامل
هذا اذا كان مؤديا اما اذا كان قاضيا فان
صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج
فنوى الظهر او فرض الوقت لا يجوز ولاولى
ان ينوى ظهر اليوم فانه يجوز سواء كان
باقيا او خارجا كذا في المحيط وبسوط شيخ
الاسلام ولو كانت الفوايت كثيرة فاشتغل
بالقضاء يحتاج الي تعيين الظهر وتعيين
ظهر يوم كذا فان اراد تسهيل الامر ينوي
اول ظهر عليه او آخر ظهر عليه كذا في المغني
ولو عزم على الظهر فجرى على لسانه العصر

يجزيه ولو نوى انه ظهر الثلاثة فان اظهر
الاربعة جاز ولو افتتح المكتوبه فظن انها تطوعا
فاتمها فهي مكتوبه ولو شرع على انها صلاة
السبت فاذا هي صلاة الاحد لا يصح وبالعكس
يصح والقضاء بنية الاداء يجوز هو الصحيح كذا
في المرغيناني وفي الجنائز ينوي الصلاة لله
تعالى والدعاء للميت كذا في الكافي والوتر ٥٠
والكسوف كالفروض عند بعض كذا في الثامل
وان كان مقديا يحتاج الى نيتين نية
الصلاة ونية المتابعة ولو نوى صلوات
الامام اجزاه وقام مقام نيتين كذا في
شرح الطحاوي وقال في الخلاصة لا يجزيه
وقيل يحتاج المقدي الى اربعة اشياء
نية

نية الصلاة وتعيينها ونية الاقتداء ونية القبلة
والصحيح ما ذكره ولا كذا في غاية البيان وان اراد
تسهيل الامر عليه فالاحسن ان يقول نويت
ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام كذا في
فتاوى قاضي خان وينبغي للمقدي ان لا
يعين الامام عند كثرة القوم وكذا في صلاة
الجنائز ينبغي ان لا يعين الميت ولو اقتدى
بنية صلاة الامام ولم يدركها ظهر او جمعة
جاز ولو لم ينوي صلاة الامام ولكن نوى
الظهر والاقتداء به فاذا هي جمعة لا يجوز
وبعكسه يجوز هو الصحيح ولو نوى الجمعة
ولم ينو الاقتداء به قيل يجزيه ولو اقتدى
بامام ولم يخطر بباله انه زيد او عمر جاز

ولو قال اقتديت بهذا الشيخ وهو شاب يصح
وبالعكس لا يصح ولو ظن انه زيد فبان انه
عمر وصح ولو قال اقتديت بزيدا ونوى الاقتداء
به فبان انه عمر ولا يصح كذا في الشامل ولو نوى
الاقتداء والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك
يصير مقتديا ولو نوى الاقتداء به علي ظن انه
شرع ولم يشرع بعد قيل لا يجوز واذا اراد
الشخص صلاة النقل او السنة يقول اللهم
اني اريد الصلاة فيسرها لي وتقبلها مني وفي
الفرض يقول اللهم اني اريد فرض الوقت
او فرض كذا فيسرها لي وتقبله مني ^{في} وكذا
في سائر الصلوات وفي صلاة الجنازة اللهم
اني اريد ان اصلي لك وادعوا لهذا الميت

فيسرها لي

فيسرها لي وتقبله مني والمقتدي يقول اللهم
اني اريد ان اصلي فرض الوقت متابعا لهذا
الامام فيسرها لي وتقبله مني ومن لا يقدر
ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك في النية
يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا الا
وسعها كذا في القنية وانما يدرك فضيلة
التكبير اذا قارن عند الامام ومادام في الثناء
عندها وقيل مادام في الفاتحة وهو ضعيف
كذا في الشامل واما اركان الصلوات
فستة وهي القيام والقراءة والركوع ^{السيود} وسجود
والقعدة الاخيرة بقدر التشهد وتعديل الاركان
وزاد بعضهم سابعها وهو الخروج بصنعه
وعد بعضهم منها تكبيرة الاحرام وملخص

ما ذكره القرواني على مقدمة ابي الليث في
 بحث القراءة ان فرض القراءة الذي لا تجوز
 الصلاة الا به هو آية عند الامام قصيرة كانت
 او طويلة وعندهما ثلاث آيات قصار او آية
 طويلة مثل آية الكرسي وهو رواية عن الامام
 ثم ان المشايخ اختلفوا على قوله في جواز الصلاة
 بالآية القصيرة اذا كانت كلمة واحدة كدهامنا
 او حرف واحد كقوله تعالى *ص ن ق* اما اذا كانت
 مشتملة على كلمتين كقوله تعالى *ثم نظر* فلا اختلاف
 بينهم على قوله حيث يجوز بالاتفاق ولو قرأ آية
 قصيرة ثلاث مرات هل يجوز عندهما قال في
 الخلاصة قيل يجوز وسمع من ثقة ان فيه
 اختلاف المشايخ كذا في غاية البيان والقراءة
 المذكورة

المذكورة وفرض في الصبح في ركعتيه وفي غيرها
 من الصلوات الخمس في ركعتين منه من غير
 تعيين والقراءة في جميع ركعات النفل والوتر
 واجبة وحاصل ما ذكره ابراهيم الحلبي في شرح
 الكبير على منية المصلي في بحث زلة القاري
 انه ان اخطا بما يغير المعنى تغييرا يلزم من
 اعتقاده الكفر تفسد صلاته مطلقا اي سواء
 كان للخطا واقعا في الاعراب اي الحركات والسكون
 ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر الممدود
 وعكسهما او في الحروف بوضع حرف مكان آخر
 او زيادته او نقصه او تقديمه او تاخيره او في
 الكلمات او في الجملة كذلك او في الوقف ومقابلته
 وسواء كان ذلك في القرآن او لم يكن وان لم

اعتقاد فرض عماد

الخطا نظيره

يكن التغيير كذلك فان كان في هيئات الحروف
من الاعراب والتشديد والتخفيف والمد والقصر
لا تفسد الا ان يكون التغيير فاحشا وكذا ان
كان في نفس الحروف فان بقيت الكلمة بسببه
لا معنى لها اولها معنى بعيد جدا عن المراد كما اذا
قرا هذا الفبار مكان قوله هذا الفراب تفسد ولا
فلا سواها كان ذلك في حرف او اكثر وسواء كان
ذلك في القرآن ام لا عندهما وابو يوسف يقول
لا يفسد اذا كانت الكلمة المغيَّرة في القرآن وكذا
اللام في الخطاب بذكر كلمة مكان كلمة او آية مكان
آية الا ان اذ اوقف وقفاتا ما وكانت الآية
او الكلمة في القرآن لا يفسد ولو كان مما يكفره
معتقه على تقدير الوصل لزوال ذلك المعنى

بالفصل

بالفصل هذا المخلص قاعدة المتقدمين في هذه
المسئلة وهو الذي صححه المحققون من اهل
الفتاوى كقاضي خان وغيره وفرعوا عليه
الفروع واما مذاهب المتأخرين كمحمد بن مقاتل
تل ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد وابي
بكر بن سعيد البلخي والهندواني وابن
الفضل والحلواني فاتفقوا على ان الخطا
ان كان في الاعراب لا تفسد مطلقا وان كان
مما اعتقاده كفر لان اكثر الناس لا يميزون
بين وجوه الاعراب قال قاضي خان وما
قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون
احوط لانه لو تعدد يكون كفرا وما يكون
كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام

فيكون متكلما بلام الناس كسأهيا مما ليس
 بكفر فكيف وهو كفر انتهى وان كان الخطاب ابدال
 حرف بحر فان امكن الفصل بين حرفين بلا
 كلفه كالصاد مع الطابان قر الطالحات مكان
 الصالحات فاتفقوا على انه مفسد وان لم
 يمكن الابدشقه كالظامع الضاد والصاد مع
 السين والظامع التاء فقد اختلفوا فكثرهم
 على عدم الفساد لعموم البلوى وعن ابي
 منصور العراقي يعتبر عسر الفصل بين الحرفين
 وعدمه وعنه كل كلمة فيها عين او حاء او
 قاف او طاء او تاء وفيها سين او صاد فقرا
 احدهما مكان الآخر لا تفسد وعن ابن مقائل
 تل يعتبرون قرب المنحرج وعدمه ولكن
 الفروع

الكفار وهو مفسد كالواو تكلم بلام الناس

الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك فالاول
 الاخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم
 وكون قولهم احوط واكثر الفروع المذكورة في
 كتب الفتاوى منقولة عليه فاعمل بما تختار
 والاحتياط اولها سيما في امر الصلاة التي
 هي اول ما يحاسب العبد عليه ولا تقاس
 مسائل زلة القارى بعضها مما ليس مذكورا
 عن الائمة المتقدمين او المتأخرين الا يعلم
 كامل في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك
 مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما يكون
 اعتقاده كقرا وما ليس كذلك وما معناه
 بعيد بعدا فاحشا او غير فاحش او قريب
 او متحد ليكنه القياس على قول المتقدمين

على بعض ما هو مذکور

وليعلم مخارج الحروف والحروف التي يبدل
بعضها من بعض والتي ليست كذلك ليمكنه
القياس على بعض اقوال المتأخرين تتمه
اختلفوا في حكم الالتغ فذكر في واقعات
الناطفي عن ابي شجاع انه قال في الالتغ قرا
مكان رب لب او ما اشبه ذلك تجوز صلاة
وقال صاحب المحيط والمختار للفتوى في
جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد اثناء
الليل واطراف النهار في التصحيح ولا يقدر
عليه فصلاة جائزه وان ترك جهده في بعض
عمه لا يسعه ان يتركه في باقي عمه ولو ترك
تفسد صلاته انتهى قال صاحب الزخيرة وانه
مشكل عندي لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر
على

٩
على تغييره وذكر في فتاوى الحجة ما يوافق
قول صاحب المحيط. فانه قال وما يرجي
على السنة النساء والارقامن الخطا الكثيره
من اول الصلاة الى آخرها كالشتيات
والاملين واياك نابذ واياك نستئين السرات
انامت فعلى جواب الفتاوى الحساميه
ماداموا في التصحيح والتعلم والاصلاح
بالليل والنهار ولا يطاقو عنهم لسانهم
جازت صلاتهم كسائر الشروط اذا عجزوا
عنها اما اذا تركوا التصحيح والجهد فسدت
صلاتهم كما اذا تركوا سائر الشروط وانما
جوزت صلاتهم لعجزهم عن الاصلاح
فصارت تلك الالفاظ لغتهم ولسانهم

والى منكبه اليمين والايسر عند التسليمه الاولى
 والثانية وامساك فمه عند التثاوب فان لم
 يقدر غطاء بظهر يده اليمنى او كفه واخراج كفيه
 منكبه عند التكبير والقيام لامام او موطئ حين
 قيل حي على الفلاح ان كان الامام بقرب المحراب
 والا فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام على
 الاظهر وان دخل من قدام قاموا حين يقع
 بصرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه
 في مسجد فلا يقفوا حتى يتم اقامته وشرع
 الامام في الصلاة مذ قال قد قامت الصلاة
 ولو اخرج حتى اتمها لا باس به اجماعا وهو
 قول الثايني والثلاثة وهو اعدل المذاهب
 كما في شرح المجمع وفي القهستاني معزيا
 للخلاصة انه الاصح **فسح** لولم يعلم للخلاصة
 ما في الصلاة من فرايض وسنن اجزاء كذا
 في القنية قاله في الدرر تمت الرسالة بعون الله